الصباح AL-SABAH

لوجود شبهة دستورية وخمسة مبررات أخرى

المحامي فواز الخطيب يدعو لإلغاء قانون المجاهرة بالإفطار

دعا المحامي فواز خالد الخطيب من مجموعة طاهر القانونية إلى إعادة النظر بقانون المجاهرة بالإفطار، معتبراً أنه قانون غير حقوقي أو إنساني أو منطقي علاوة على وجود شبهة دستورية تكتنفه.

وبين الخطيب بأن القانون رقم 44 لسنة 1968 بشأن المجاهرة بالإفطار في رمضان يعاقب بالحبس لمدة قد تصل لشهر بسبب الإجهار في مكان عام بالإفطار في نهار رمضان، مشيراً أن هذه العقوبة تنطبق سواء أكان الشخص مسلماً أو غير مسلم، كأن يكون مسيحياً أو من أي دين آخر أو ولو كان لا يعتقد بدين، موضحاً بأن التشريع تضمن في مذكرته تفسيريه على مُبررات أساسها أن دين الدولة هو الاسلام ويتوجب مراعاة النظام العام على جميع سكان الكويت، وأنه جاء حفاظاً على أحاسيس أهل الكويت والتمسك بالدين والقيم الاسلامية، وأن الإفطار في الاماكن العامة يؤذي شعور المسلمين، مضيفاً بأن التشريع ينطبق حتى لو كانت هذه المجاهرة مِمن له عذر في افطاره!

وأشار الخطيب بأنه يتكرر تطبيق هذا القانون على الأجانب غير المسلمين، مستذكراً ما حدث منذ سنوات لطبيبه أجنبية غير مسلمة أتت في رمضان لدولة الكويت لأول مره للعمل وبعد خروجها من المطار كانت تتناول الطعام في تاكسي الأجرة فاستوقف المركبة شرطي وأحالها للتحقيق بسبب مجاهرتها بالإفطار في رمضان وحبست على ذمة القضية، وبعد الإفراج عنها قررت مباشرة مغادرة دولة الكويت لتفاجئها بالإجراءات التي اتُخذت بحقها وبجهلها بالإسلام كدين وعدم وجود توعية بمثل هذا القانون، موضحاً بأن هذه القضية وقضايا عديدة أخرى مُماثلة «تجعلنا كحقوقيين ندعو إلى إلغاء هذا التشريع،» مبيناً وجود خمسة مبررات بموجبها يتوجب إعادة النظر في هذا القانون.

وبين الخطيب بأن المبرر الأول هو مخالفة القانون للمواد 7 ، 30 35 و36 و 175 من الدستور حيث أن هذا التشريع يتعارض مع المبادئ التي قررها الدستور وأهمية أن الحرية الشخصية مكفولة، وأن غاية الدستور تحقيق العدالة، وحرية الاعتقاد المطلق مكفولة للأديان السماوية حتى ولو كان الشخص لا يعتقد بأي دين، مشدداً على أن الدستور لا يتجزأ ومبادئ الحرية والمساواة تطبق على كافة الأشخاص باختلاف أديانهم ولا تعديل إلا للمزيد من الضمانات والحريات، وموضحاً أيضاً بأن الحجة المركزية في قانون المجاهرة معيبة حينما تكون سلطة القانون غرضها فرض المعتقدات الدينية على غير مسلم، الأمر الذي يشكل نوع من المغالاة والمبالغة في فرض العقيدة باستخدام القانون.

وعن المبرر الثاني، قال الخطيب أنه القانون يخالف مفهوم الدولة المدنية وطبيعة المجتمع المتنوع، مبيناً بأن الكويت دولة مدنية أي أنها تحمي جميع أعضاء المجتمع وتحافظ عليهم بشكل متساو بغض النظر عن اختلاف انتماءاتهم الدينية والفكرية، وتحث على وحدتهم وتماسكهم، فهي دولة دستور ومؤسسات تستوعب العنصر الأجنبي ولا تقصيه، مشيراً إلى وجود بنوك تقليدية وربوية وكذلك شركات تأمين في الكويت، كما أن الدولة تتعاقد مع جيش أجنبي غير مسلم لفرض الحماية وغيره وكل هذه المظاهر تُأكد انفتاح الدولة وتقبلها للتنوع العالمي.

وأضاف الخطيب بأن المبرر الثالث يتمحور حول مخالفة القانون للمنطق السليم حيث أنه من غير المقبول فرض التعاليم والفرائض الدينية على غير المسلمين وإكراههم بالامتناع عن القيام بتصرفات لا تمت لديهم ومعتقداتهم بصلة، موضحاً بأن «مشاعرنا كمسلمين لن تخدش في حال تناول غير المسلم الطعام أمامنا، فالكويتيون يسافرون لدول اجنبية ويصومون ويقومون بشعائرهم وأعتقد بأن فرض الإسلام على غير المسلم هو في حقيقته مخالف لمفهوم السلام الديني والأخلاقي والرسائل والقيم الإسلامية القيمة التي نصفها بأنها تتمتع بالصلاحية العالمية للإنسان، ويفترض الدعوة والوعظ دون استعمال وسائل الاكراه في فرض المعتقد في ظل وجودنا في دولة مدنية.»

كما تناول الخطيب موضوع العذر الشرعي كالسفر والمرض والعذر النسائي، مشيراً إلى أن الكويت لا تفرض أركان الدين كالصلاة بأوقات الأذان وغيرها ولا تمنع الربا، متسائل كيف «نجبر الغير على فرائضنا بسبب مشاعر لن تمس بأي حال بسبب الصوم الذي هو حكمته الشعور بالفقير والصبر على الطعام والشراب ومجاهدة النفس.» وأشار الخطيب أيضاً إلى وجود اختلاف بين مذاهب الدين الإسلامي بالدولة مثل اختلاف موعد بدء رمضان لدى أتباع المذهب الجعفري واتباع المذهب السني كما قد يختلف موعد وقت الإمساك والإفطار بين المذاهب.

واعتبر الخطيب بأن المبرر الرابع هو مخالفة القانون للتوجه الاقتصادي التنموي، خاصة وأن الدولة تنادي وتشجع الاستثمار المباشر من الشركات العالمية الأجنبية، «ولدينا في الكويت وافدون يصل عددهم لثلاثة ملايين وافد العديد منهم من غير المسلمين ومن شتى دول العالم، وعليه يتوجب خلق بيئة عمل مناسبة لاسيما في ظل وجود عجز مالي لسداد الرواتب وخطر حقيقي بعدم تنوع مصادر الدخل وشح في الخبرات المهنية الأجنبية في سوق العمل المتخصص،» مشيراً إلى أن العديد من الوافدين غير المسلمين يعملون بأماكن عامة تحت أشعة الشمس وبدرجات حرارة عالية وحارقة في نهار رمضان، ولساعات طويلة ومن الغير منطقي منعهم من تناول الشراب والطعام رغم أنهم غير مسلمين لاسيما من يعمل في بناء الجسور والمقاولات والتنظيف، مبيناً بأن إصدار السلطة قرارات بشأن إغلاق المطاعم ومنع التوصيل بنهار رمضان أمر غير مبرر، «فهل مثل تلك القوانين والقرارات توفر بيئة ملائمة ومشجعة للشركات والمستثمرين والأجانب غير المسلمين في دولة الكويت؟ بل هي بيئة عمل طاردة للعمالة الأجنبية الماهرة وللمستثمرين.»

وحول المبرر الخامس، قال الخطيب إن العديد من القوانين المقارنة في بعض الدول الإسلامية لا تجرم الفعل أو أنها على أقل تقدير أقل وطأة في تجريمه، مستشهداً بدول مثل سلطنة عمان ووفق قانون الجزاء رقم 7/74 في المادة (312) تكون العقوبة حدها الأقصى الحبس (10 أيام) أو الغرامة في حال نقض الصيام علناً في شهر رمضان وتطبق على المسلمين فقط إذا لم يكن لديهم عذر شرعي، وكذلك في المغرب حيث يعاقب القانون كل من عرف باعتناقه الدين الإسلامي، وتجاهر بالإفطار في نهار رمضان دون عذر شرعي، وفي البحرين وفقاً للمرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1976 نصّت المادة (309) بان العقوبة على المسلمين والملل المعترف بها وفق وصف المشرع، مشيرا في هذا الصدد إلى أن المملكة العربية السعودية قلصت من دور لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واتبعت سياسة الانفتاح الاقتصادي وتعزيز السياحة والترفيه بصفة عامة.

وأضاف الخطيب مؤكداً على أن البشر مُتساوون أخلاقيًا ويتمتعون بالاستقلالية، وأن الواجب الذي يُستمد منه واجب الطاعة يمكن أن يكون واجبًا أخلاقيًا عاما يُعزز العدالة والحياد، وليس من العدالة والحياد في شيء مُعاقبة غير المسلم بسبب تناوله الطعام في مكان عام بسبب يتعلق بالشعور والذوق، مشيراً إلى أن فرض قوانين دينية وجه من أوجه القسر الذي يَتسبب بتصدر حالة النفاق في المجتمع باعتباره إجبارا بإظهار مُمارسة دينية على غير ما يَعتقد الشخص أو على غير حالته الصحية أو على غير ما يختار وهو ما يؤدي لحالة من النفاق أو العناد، ومن الأجدى النصح والتقويم الاجتماعي لأن العبادات لا تقوّم بالقوانين، مشيراً إلى أن سُلطة القانون غير مُقنعة وليست معياراً لسيادة القوانين العامة والمجردة بشكل متساو لتعارضها مع حقوق بسيطة، إنما حدود المجاهرة يجب أن يكون النقد الاجتماعي للمُسلم المفطر فقط بغير عذر.

كما اشار الخطيب إلى أن التبريرات لإطاعة القانون والإكراه به واستخدام القوة مبناها تطبيق مبدأ الإنصاف والعدل والحرية والدعم للمؤسسات والمصالح الوطنية في سياق القيمة الأوسع، والحد من العواقب السلبية المحتملة للعصيان للنظام السياسي، معتبراً أن كل ما سبق «يغيب في هذا القانون الوضعي المزاجي العقيم، وعليه يجب التحول من المركزية العقائدية للمعتقد الديني إلى التعددية المتأصلة في المظاهر الاجتماعية والثقافية والتنوع المجتمعي الهائل.»

وختم الخطيب مؤكداً على أن هذا الرأي يبقى في حدود الحوار والدستور الذي كفل لكل إنسان حق التعبير، «ونرى أن القانون الحالي لا يهتم بالصورة الأكبر للموضوع إلا أنه واجب الامتثال غير الطوعي والاحترام وملزم للكافة ما لم يعدل أو يلغى.»

فواز الخطيب

«الإعلام»: الإستراتيجية المعتمدة

لقطاع الإعلام الجديد تنطلق خلال أيام

جاسم الحبيب

أعلنت وزارة الإعلام الكويتية عن اطلاق الإستراتيجية الإعلامية المعتمدة لقطاع الإعلام الجديد خلال أيام وذلك بتطوير صناعة وانتاج المحتوى المقدم للجمهور والمتابعين للمنصات الإعلامية الإلكترونية التابعة للقطاع ليكون أكثر جذبا وأكبر تأثيرا وتأثرا بهم.

وقال وكيل قطاع الإعلام الجديد جاسم الحبيب في تصريح صحفي إن الخريطة البرامجية في شهر رمضان للقطاع ستشمل تقديم برامج متنوعة تلبي رغبات واهتمام متابعي هذه المنصات داخل وخارج دولة الكويت لاسيما في برامج التواصل الاجتماعي والتي يتجاوز عدد متابعيها أكثر من مليون متابع.

وأضاف الحبيب أن القطاع سيقوم بإنتاج وعرض برامج وتقارير تتطرق للقضايا المجتمعية المهمة مثل البرامج الرياضية والثقافية والفنية والشبابية وعدة مواضيع أخرى إضافة إلى برامج تبرز الجانب الإنساني والتطوعي للشعب الكويتي.

وأوضح أن القطاع سينتج برنامج مسابقات «غير تقليدي» باعتبار أن هذا النوع من البرامج مرغوبة للمشاهدين مبينا أن القطاع سيعرض أيضا برامج وفلاشات توعوية للقضايا المجتمعية المهمة مثل ضرورة تعاون الناس مع الدولة لمواجهة جائحة (كورونا) وحثهم على أخذ التطعيمات لحماية أنفسهم ومجتمعهم من خطر الإصابة بالمرض وغيرها من المواضيع.

وذكر الحبيب أن القطاع سيسلط الضوء على كل الأمور التي تهم المجتمع وتساهم بتنميته وازدهاره من خلال إعلاء قيم الأخلاق الحميدة والاخاء والوحدة الوطنية.

وثمن دعم وزير الاعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري لهذه الخطوة الرائدة التي من شأنها إحداث نقلة نوعية لهذا القطاع الذي بات من أهم روافد الإعلام الرسمي في البلاد مشيدا كذلك بجهود وتوجيهات وكيلة وزارة الإعلام منيرة الهويدي ومتابعتها الدائمة لإنجاز هذا العمل.

«لبلدية»: رفع 4 بقالات متنقله خلال جوله ميدانية بالجهراء

جانب من الحملة

علنت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عن قيام الفريق الرقابي بإدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية محافظة الجهراء ممثلا في النوبه «أ» متابعة الباعه الجائلين بمراقبة إشغالات الطرق تنفيذ جوله ميدانية لرفع كل ما يعمل على إعاقة الطريق ويشوه المنظر العام للمحافظة من خلال رفع البقالات المتنقله من الشوارع التي تعمل على إعاقة الطريق وتشوه المنظر العام فضلا عن محاصرة الباعه الجائلين.

وفي هذا السياق أوضح مدير إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية المحافظة فهد القريفه بأن الهدف من الجولات الميدانية المكثفة رصد المخالفين وإتخاذ كافة الاجراءات القانونية بحقهم ، لافتا إلى أن الفريق الرقابي بإدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق يولي إهتماما بالغا برفع مستوى النظافة بالمناطق التي تقع تحت مسئوليته فضلا عن رفع كل ما يشوه المنظر الجمالي ويعمل على إشغال الطريق بجميع المناطق وذلك من خلال الجولات الميدانية الدورية التي يقوم بتنفيذها للحفاظ على المنظر الحضاري للمحافظة .

وأكد القريفه بأن الفريق الرقابي بإدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بقسم متابعة الباعه الجائلين النوبه (أ) قام بتنفيذ جوله ميدانية أسفرت عن رفع 4 بقالات متنقله وإرسالهم إلى موقع الحجز.

وأشار إلى تواصل الجولات الميدانية من قبل الفريق الرقابي بإدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق ، مبينا في هذا الخصوص عدم تهاون الفريق الرقابي في إتخاذ كافة الاجراءات القانونية حيال المخالفين للائحة النظافة العامة وإشغالات الطرق.

تتمات

المجلس ينتصر

أن الطلب الذي قدمه النائب بدر الملا لعزله، غير دستوري وغير لائحي، ومع ذلك سمح بالتصويت عليه ليقطع الطريق على أي تشكيك في الإجراءات.

من جهته شدد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، على أن النصوص الدستورية واضحة بأن مدة رئيس المجلس أربع سنوات»، موضحا أن طلب العزل «خطأ ولا يجوز التصويت عليه».

في السياق نفسه حذر النائب عدنان عبد الصمد من الانزلاق إلى سلوكيات وتصرفات، تتناقض مع الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة، منبها إلى خطورة ما يراد للمجلس من خلال هذه الأحداث، ويقول إنه لا يجوز أصلا عرض طلب العزل، الذي يعد بدعة في العمل البرلماني.

وقد رد الرئيس على طلب عزله بالقول: «انتخبت رئيسا لمجلس الأمة رغم الباركود والضغوطات»، موضحا أن هذا الطلب «غير دستوري وغير لائحي رفض مجلس الأمة الكويتي فتح بند لإدراج طلب عزل رئيس البرلمان، مرزوق الغانم، من منصبه

و صوّت لصالح الرفض 32 نائبا، من أصل 60 حضروا جلسة المجلس العادية، للنظر في بنود جدول الأعمال، المكون من 14 بنداً و32 فقرة

وكان عدد من النواب قد تقدموا بطلب لعزل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، الذي أعيد انتخابه للدورة الثالثة خلال السباق البرلماني الأخير

وفي الجزئية الأخيرة، بيّن أن نص المادة 92 من الدستور حدد فترة رئاسة المجلس .

وشهدت الجلسة جدلا لائحيا ودستوريا واسعا بين النواب والرئاسة من جهة، وبين النواب أنفسهم، حول الإجراءات التي سارت عليها الجلسة الماضية والتصديق على المضابط وإسقاط عضوية د. بدر الداهوم .

في هذا الشأن قال النائب أسامة المناور: بكل ألم نعيش اليوم الانقلاب الثالث على الدستور وما حصل انقلاب صارخ، فيما اعتبر النائب محمد المطيرأن «ما حصل يوم الثلاثاء 30 مارس أمر غير أخلاقي وكارثة بحق البلد».وقال النائب ثامر السويط إن المضبطة الأخيرة مرت بثلاثة أخطاء كارثية، وهي تعطيل الرقابة الشعبية وتأجيل استجوابات رئيس الوزراء وإسقاط عضوية الداهوم.

وردا على اتهام النائب محمد المطير للرئيس الغانم بأنه أسقط «العفو الشامل»، رد الغانم بالقول «انت من اسقطت الطلب لأنك لم تحضر الجلسة».

أما النائب هشام الصالح فقد أكد أن المادة 93 من اللائحة تمنح كل عضو حضر الجلسة التعقيب على المضبطة، مشيرا إلى أن استخدام لغة بذيئة رسالة سيئة نوصلها إلى الشعب الكويتي.

من جهته شدد النائب خالد عايد على أنه ليس من حق أحد أن يجرح زملاءه، مضيفا «في المجلس السابق حصنتم رئيس الوزراء 3 سنوات وهو متهم في قضايا فساد فلا أحد يزايد، ونحن لم نشطب الداهوم».

وأشار النائب سعدون حماد إلى أن قانون المسيء قدمه في المجلس الماضي، ومعه أحمد بن مطيع والعقوبة كانت الإعدام وخفضت إلى عدم الترشح «ومن يغير رأيه فهذا شأنه»، ليرد النائب أحمد بن مطيع بأن القانون شرعي لأنه يعاقب على الإساءة إلى الذات الإلهية والأنبياء لكن الداهوم حصل على حكم تمييز بأحقيته في الترشح».

تأجيل استجوابات

والأمانة العامة.

وفي مداخلته قال سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد : يؤلمني أن أسمع وأرى هذه الممارسات التي تتعارض مع الديموقراطية والدستور، وأنا أول من يحترم الدستور واللائحة، لكن ضعها في اطارها الدستوري لكن ما فعلتموه في الجلسة السابقة كان واضحا، والكلام الصريح يصل بسرعة.

من جهة أخرى وافق المجلس على تكليف اللجنة التعليمية، ببحث إجراء اختبارات الصف الثاني عشر ورقيا.

وفي هذا الصدد قال النائب حمدان العازمي: أنا مع الاختبارات الورقية، ولكن الوقت غير مناسب والتجمعات ممنوعة والحكومة تناقض نفسها بشكل واضح.

كما انتقد النائب مرزوق الخليفة بطء الخطوات الحكومية في التعامل مع التكنولوجيا الرقمية، التي كان بالامكان استغلالها في اختبارات الطلبة في وزارة التربية اليوم عوضا عن الاختبارات الورقية.

وأكد الخليفة أن الحكومة في «برنامجها المعيب» لم تنطرق للتقنية الرقمية والتكنلوجيا، مستغربا كيف لها ان تستقطب مستثمرين اجانب ولا تملك التقنية الرقمية!!

بدوره رفض النائب سعدون حماد الاختبارات الورقية، مطالبا وزير التربية الغاء هذه الاختبارات.

ووافق المجلس على الرسالة الواردة بتكليف التعليمية ببحث اجراء اختبارات الصف الثاني عشر ورقيا، وكذلك تكليف ديوان المحاسبة ببحث ودراسة أسباب تأخر الجهات الحكومية في التحول الرقمي والتقني، على أن تكون نتائج بحث ودراسة كل جهة على حدة.

وتكليف ديوان المحاسبة بالتدقيق في كفاءة وفعالية الإجراءات التي تقوم بها بلدية الكويت في إحكام الضبط والسيطرة على القسائم الصناعية والحرفية والزراعية والسكنية والتجارية والاستثمارية والتأكد من استغلالها للأغراض المخصصة لها وخلوها من المخالفات ومدى تناسب لوائح البلدية ومراسيم المخطط الهيكلي للدولة مع التطور العمراني السليم ومصلحة الدولة الاقتصادية

وتكليف ديوان المحاسبة بحث ودراسة الرسوم التي تفرضها الجهات الحكومية المختلفة على الانتفاع بأراضي الدولة وبالأخص الأراضي المؤجرة للغير ومدى عدالة وتناسب هذه الرسوم مع قيم هذه الأراضي والإيرادات المتحققة من الانتفاع منها

وبخصوص تشكيل لجنة مؤقتة تكون نظيرة للجنة الوزارية لطوارئ كورونا لتقييم الإجراءات الحكومية طلب الوزير عيسى الكندري التأجيل اسبوعين من الدراسة، ووافق المجلس وفق اللائحة.

هشام الصالح

والإمارات أموالاً لاسقاط القروض ومساعدة المواطنين، ونحن نواجه خطر تآكل الطبقة المتوسطة ولذلك يجب على الحكومة والنواب العمل على إسقاط القروض عن المواطنين.

الحبيب : الإستراتيجية

وقال وكيل قطاع الإعلام الجديد جاسم الحبيب في تصريح صحفي أمس الثلاثاء، إن الخريطة البرامجية في شهر رمضان للقطاع ستشمل تقديم برامج متنوعة تلبي رغبات واهتمام متابعي هذه المنصات داخل وخارج دولة الكويت، لاسيما في برامج التواصل الاجتماعي والتي يتجاوز عدد متابعيها أكثر من مليون متابع.

أضاف الحبيب أن القطاع سيقوم بإنتاج وعرض برامج وتقارير تتطرق للقضايا المجتمعية المهمة، مثل البرامج الرياضية والثقافية والفنية والشبابية وعدة مواضيع أخرى إضافة إلى برامج تبرز الجانب الإنساني والتطوعي للشعب الكويتي.

وأوضح أن القطاع سينتج برنامج مسابقات «غير تقليدي» باعتبار أن هذا النوع من البرامج مرغوبة للمشاهدين، لافتا إلى أن القطاع سيعرض أيضا برامج وفلاشات توعوية للقضايا المجتمعية المهمة مثل ضرورة تعاون الناس مع الدولة لمواجهة جائحة «كورونا»، وحثهم على أخذ التطعيمات لحماية أنفسهم وأسرهم ومجتمعهم من خطر الإصابة بالمرض وغيرها من المواضيع.

وذكر الحبيب أن القطاع سيسلط الضوء على كل الأمور التي تهم المجتمع وتساهم بتنميته وازدهاره، من خلال إعلاء قيم الأخلاق الحميدة والاخاء والوحدة الوطنية.

وثمن دعم وزير الاعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، لهذه الخطوة الرائدة التي من شأنها إحداث نقلة نوعية لهذا القطاع، الذي بات من أهم روافد الإعلام الرسمي في البلاد، مشيدا كذلك بجهود وتوجيهات وكيلة وزارة الإعلام منيرة الهويدي ومتابعتها الدائمة لإنجاز هذا العمل.

أزمة لقاحات

55 عاماً ممن تلقوا جرعة أولى من أسترازينيكا.

وكانت شركة «جونسون آند جونسون» قد وافقت في وقت سابق، على توريد ما يصل إلى 400 مليون لقاح ضد كورونا إلى الاتحاد الإفريقي حتى نهاية العام المقبل، مما يعطي دفعة لقارة تتخلف عن معظم دول العالم في سباق التطعيم ضد المرض.

وإلى ذلك، يمكن أن توفر شركة الأدوية الأميركية ما يصل إلى 220 مليون جرعة من مرشحها الفردي إلى 55 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي بدءاً من الربع الثالث من عام 2021.

أضاف البيان، أنه يمكن بعد ذلك تسليم 180 مليوناً أخرى في العام التالي، وفقاً لما ذكرته «بلومبيرغ».

يأتي هذا الاتفاق في أعقاب اتفاقيات مع شركات أسترازينيكا، وفايزر، وسبوتنيك في الروسية.